الأمم المتحدة

EP

UNEP/GC.25/4/Add.1

Distr.: General
24 November 2008

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسة العامة: حالة البيئة

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية

إضافة

تقرير المدير التنفيذي

صورة عامة لنطاق التقييم البيئي الدولي والخيارات الخاصة بإجراء تقييم عالمي للتغيرات البيئية في المستقبل

موجز

أعِد هذا التقرير استجابة للمقرر د.إ- ٥/١٠ الصادر في٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، الفقرة ٧ (أ)، الذي طلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الخامسة والعشرين، صورة عامة لنطاق التقييم البيئي الدولي، مع تحديد الثغرات المحتملة، وأوجه الازدواج وذلك بالتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وعلاوة على ذلك، فاستجابة للفقرة ٧ (ب)، يقدم التقرير خيارات لاحتمالات تطوير تقييم عالمي ذي موثوقية علمية وصلة بسياسات التغير البيئي وتداعياته على التنمية، مع تحليل لتكاليف كل خيار على حدة و تحليل إرشادي لمنافعه.

ويشير التقرير الحالي إلى النتائج الرئيسية للدراسات الخاصة بوضع صورة عامة لنطاق التقييم البيئي على المستويات الوطنية، والإقليمية والعالمية المبينة في الوثيقتين (UNEP/GC.25/INF/12 وAdd.1) والنتائج المستخلصة من استعراض الأثر المبدئي للتقرير الرابع *لتوقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية*، الوارد في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/13.

ويتضمن التقرير الحالي عدداً من النتائج المتصلة بالسياسات العامة، والتحديات والفرص المترتبة على تحقيق مزيد من الترابط في الصورة العامة للتقييم الدولي. كما يناقش المبادئ التوجيهية لوضع تقييم بيئي عالمي في المستقبل ويقدم خياراً مفضلاً لتقييم عالمي للتغيرات البيئية في المستقبل لكي ينظر فيه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

* UNEP/GC.25/1.

020109 K0842734

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً- فكرة عامة: رسم ملامح الصورة العامة للتقييم الدولي

ألف- رسم ملامح الصورة العامة للتقييم الدولي والمبادرة العلمية

١ - من بين المسؤوليات الرئيسية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما هي مبينة في قرار الجمعية العامة رقم٢٩٩٧ (د - ٢٧) الصادر في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، إبقاء حالة البيئة في العالم قيد المراجعة والاستعراض بغية ضمان تحديد أولويات المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة، وكذلك تلقّيها الاعتبار المناسب والكافي من الحكومات. واستجابة للمقرر ١/٢٢ أولاً الصادر عن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (ويشار إليهما فيما يلي بعبارة المجلس/المنتدى)، بدأت عملية استشارية يشارك في التصدي لها العديد من الجهات صاحبة المصلحة. وقد استمرت العملية الاستشارية، التي يُشار إليها أيضاً بعبارة "المبادرة العلمية"،[١] في إشراك الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات العلمية بشأن طرق وسبل تقوية القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ - وكان من بين التوصيات التي أسفرت عنها العملية الاستشارية أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برسم ملامح للصورة العامة للتقييم الدولي من ثلاث زوايا: التغطية، والفعالية، والآثار. وتشير "التغطية" إلى النطاق الجغرافي للتقييمات الجاري إعدادها، وتتضمن التركيز على الموضوع، والهدف، والاختصاصات، والمؤسسات والشركاء المعنيين. وتتناول "الفعالية" القضايا المتصلة بالجدوى، والمصداقية والموثوقية،[٢] وهي المسائل التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها من الملامح الأساسية لعملية تقييم ناجحة. ويسعى "الأثر" إلى تحديد تأثير التقييمات على وضع السياسات البيئية وتنفيذها، والسلوك البشري وحالة البيئة.

٣ - وقد أسفرت العملية الاستشارية أيضاً عن اقتراح بأن يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مظلة للتنسيق، بأن يقوم بمراجعة دورية لأنشطة التقييم البيئي الجارية، مع تلافي الازدواجية أو التدخل في الآليات القائمة طالما كانت تقوم بدورها بشكل جيد. وفي الدورة الثالثة والعشرين، اعتمد المجلس/المنتدى المقرر ٦/٢٣، الذي دعا إلى تقوية القدرات المؤسسية للمشاركة في عمليات التقييم على جميع المستويات وإلى إقامة شبكات، وجمع البيانات وتشاركها. وناقش المشاركون في دورة المجلس/المنتدى الخاصة العاشرة قضية تحقيق مزيد من الترابط في الصورة العامة للتقييم البيئي الدولي، كما دعا المجلس التنفيذي إلى تقديم تقرير إلى المجلس/المنتدى في دورته الخامسة والعشرين.

---

(١) راجع http://www.unep.org/scienceinitiative.

(٢) تشير "الجدوى" إلى قدرة التقييم على التواصل مع المستخدمين الذين يسعى التقييم إلى إرساء مقرراتهم على معلومات سليمة وما إذا كانت المعلومات يُنظر إليها على أنها مناسبة؛ وتشير "المصداقية" إلى نوعية المعلومات من الناحية الفنية، كما تراها الدوائر العلمية ذات الصلة أو الخبراء المعنيون؛ وتتعلق "الموثوقية" بسلامة عملية التقييم وحيدتها، كما يراها المستخدمون والجهات صاحبة المصلحة.

باء- نطاق عملية رسم ملامح الصورة العامة للتقييم

٤ - تقوم الصورة العامة التركيبية للتقييم الدولي المعروضة هنا على المعلومات التي تجمعت من عملية رسم ملامح التقييم التي بدأت في ٢٠٠٥. وقد ترتب على عملية رسم الملامح هذه إعداد حصر شامل لمختلف عمليات التقييم الإطارية والنواتج المترتبة عليها.[٣] وكان الهدف من ذلك هو توفير صورة عامة أساسية، منذ سنة ١٩٩٢، للتغطية المواضيعية والجغرافية ونطاق التقييم على جميع المستويات (العالمية، والإقليمية، ودون الإقليمية والوطنية)؛[٤] وتحديد الثغرات في المعلومات للمساعدة في تحديد أولويات التقييم.

٥ - والصورة العامة للتقييم الدولي وعمليات التقييم الخاصة بها موضحة بشكل عام في النموذج المبين في الشكل ١. وفي هذا النموذج، تكون مؤسسة (أو مؤسسات) رئيسية هي المسؤولة عن دفع وإدارة عملية التقييم الشاملة، التي تشكل بدورها عملية فرعية أو أكثر في إطار التقييمات البيئية الفردية، وتسفر في آخر المطاف عن نواتج منشورة. وتأتي نواتج التقييم عادة في شكل تقرير رئيسي وما يتصل به من نواتج، مثل الملخصات التنفيذية، والدراسات الفنية، ومجموعات البيانات والنتائج المتصلة بالسياسات العامة. وعلى سبيل المثال، فإن التقييم العالمي الدولي للمياه صُمم في شكل عملية تقييم عالمية تشمل ٦٦ عملية فرعية تغطي جميع المسطحات المائية في العالم.

٦ - وتوفر الاختصاصات المحددة الموثوقية لمختلف التقييمات. فعلى المستوى القطري، تكون الاختصاصات عادة مبينة في التشريعات البيئية الوطنية. وعلى المستوى الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية، تتحدد الاختصاصات في صورة مقررات تصدرها مختلف الأجهزة الرئاسية والمنتديات الدولية مثل المنتديات الوزارية الإقليمية. وهذه الاختصاصات قد تنظم عمليات التقييم الشاملة بينما تنطبق اختصاصات أخرى على مستوى العمليات الفرعية أو حتى على مستوى التقييم الفردي.

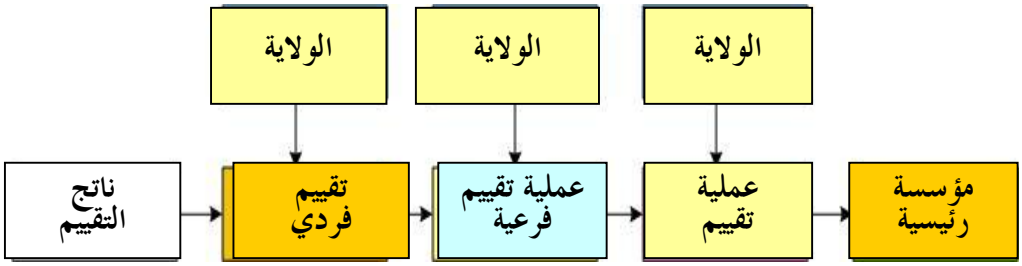

الشكل ١: النموذج النظري للصورة العامة للتقييم الدولي

(٣) استبعدت هذه العملية التقييم البيئي الاستراتيجي، والتقييم المتكامل للسياسات العامة وتقييم الأثر البيئي.

(٤) أخضِعت عمليات التقييم دون الوطنية في بعض البلدان للدراسة.

٧ - ويوفر هذا النموذج النظري أيضاً الأساس لتصميم نظام المعلومات القائم على شبكة المعلومات العالمية (شبكة الويب) باعتباره النموذج الأصلي للتقييم البيئي وإعداد التقارير عن ملامح الصورة العامة،(٥) لتزويد الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بصورة عامة شاملة للتقييم الدولي عن طريق الإنترنت. ويمكن الاطلاع إلكترونياً على ملامح أكثر من ٦٠ عملية تقييم عالمية، وإقليمية وشبه إقليمية، بالإضافة إلى عمليات التقييم الوطنية في ما يقرب من ١٦٠ بلداً وإقليماً، وأكثر من ٠٠٠ ٢ نص كامل لتقارير التقييم.

ثانياً- ملخص الصورة العامة للتقييم البيئي الوطني

٨ - إن إبقاء حالة البيئة في العالم قيد المراجعة والاستعراض من خلال التقييم المنتظم وإعداد التقارير يعزز تحقيق أهداف وأولويات التنمية الوطنية. ففي كثير من البلدان، تنشأ الاختصاصات التي تنظم التقييم المنتظم من التشريعات الأساسية الخاصة بإدارة البيئة. وخلال السنوات الخمس عشرة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقِد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، أصبح التقييم البيئي وإعداد التقارير، على نحو ما هو منصوص عليه في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، من العمليات التي استقرت تماماً على المستوى الوطني. ويتضمن القسم الحالي تلخيصاً للنتائج التي أسفرت عنها النظرة العامة المفصلة للصورة العامة لنطاق التقييم البيئي المبينة في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/12/Add.1.

ألف- التغطية: حالة التقارير الوطنية

٩ - اكتشفت الدراسة التي غطت ١٩٦ بلداً وإقليماً فروقاً كبيرة في مناهج التقييم البيئي الوطني وإعداد التقارير المطبقة استجابة للاحتياجات والقدرات الوطنية، كما هي ملخصة في الشكل ٢. ومن بين هذه البلدان والأقاليم التي شملتها الدراسة ١٦١ (أو ٨٢ في المائة) تقوم بإعداد تقارير عن حالة البيئة، بمعنى أنها أخرجت واحداً على الأقل من هذه التقارير منذ ١٩٩٢ أو أنها تعكف على إعداد أول تقرير (في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨). ومن بينها أيضاً ٣٥ بلداً وإقليماً (١٨ في المائة) لم يتبين أنها تقوم بإعداد تقرير عن حالة البيئة، بينما يقوم ٥٠ بلداً وإقليمياً (٢٦ في المائة) بنشر التقارير على فترات منتظمة، تتراوح بين تقارير سنوية وتقارير كل أربع إلى خمس سنوات. وهناك أحد عشر بلداً وإقليماً (٦ في المائة) كانت قد اعتادت على إعداد التقارير بانتظام ولكنها لم تعد تفعل ذلك لأسباب تتعلق بالمعارضة السياسية أو الاضطرابات المدنية.

١٠ - وقد بدأ الكثير من البلدان والأقاليم بتقارير مطولة جداً عن حالة البيئة، ولكنها أدركت بعد ذلك أنها لا تستطيع تكرار هذا المجهود كل سنة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان الكثير من الأشخاص لا يجدون الوقت اللازم لقراءة هذه النصوص المطولة. وقد أصبحت التقارير التي كانت تظهر في الأصل في حدود ٥٠٠-٧٠٠ صفحة تقتصر الآن عموماً على نحو ١٠٠ صفحة. وتُصدر بعض البلدان تقارير مواضيعية سنوية تتناول بُعداً واحداً فقط باستفاضة (مثل التنوع البيولوجي، أو المياه أو الطاقة) في

(٥) راجع www.unep.org/pearl.

الفترات الفاصلة بين التقارير الشاملة. كذلك اتسع نطاق نواتج عمليات التقييم، بعد أن أصبح يشمل تقارير فنية مفصلة موجهة إلى الأخصائيين، وبيانات إحصائية، وملخصات تنفيذية لصانعي القرارات، ومطبوعات مختصرة موجهة للجمهور، ومطبوعات موجهة للشباب، وموقعاً تفاعلياً على شبكة الويب يتم تحديثه بانتظام بين التقارير. وعلى سبيل المثال، تشجع نيوزيلندا طائفة سكان الماوري الأصليين على إعداد التقارير الخاصة بهم في سياقهم الثقافي ونظام القيم الخاص بهم، كما أن مختلف أقاليم إسبانيا تُصدر تقاريرها بلغاتها الخاصة.

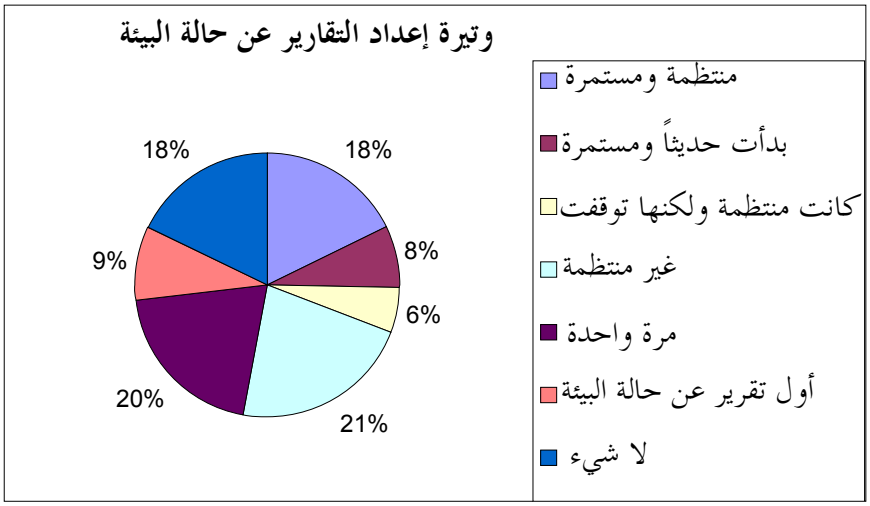

الشكل ٢: استمرار التقييم البيئي الوطني وإعداد التقارير في ١٩٦ بلداً وإقليماً

١١ - وثمة عامل مهم يبدو أنه يحدد طبيعة إعداد التقارير عن حالة البيئة وهو حجم البلد أو الإقليم وحجم السكان. ففي جزيرة نيو الواقعة في جنوب المحيط الهادئ، والتي يبلغ عدد سكانها ١ ٥٠٠ نسمة يستطيعون رؤية ومعايشة بيئتهم الوطنية كل يوم، تكون الحاجة إلى القراءة عنها أقل من غيرها. وبدلاً من إصدار تقرير مطبوع، أخذت بليز، على سبيل المثال، بنهج مبتكر يقوم على تنظيم ندوات وطنية دورية عن حالة البيئة، اعتباراً من سنة ١٩٩٣، كما تقدم الحكومة منحاً دراسية لتشجيع المشاركة الواسعة من جانب المجتمع المدني. أما البلدان الكبيرة فتميل إلى إعداد التقارير على المستوى دون الوطني.

١٢ - ومن الضروري وجود عملية للتقييم وإعداد التقارير متعددة المستويات. فعلى الرغم من أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية توفر نهجاً متكاملاً إزاء الإقليم الوطني بأكمله، قد تكون الوحدات التنفيذية المعنية بإدارة البيئة على المستويات السياسية دون الوطنية أو على مستوى التقسيمات الجغرافية الفرعية في البلدان كبيرة الحجم التي تتسم بالتنوع الجغرافي ووجود الكثير من الأوضاع البيئية والمناخية. ويحقق إعداد التقارير البيئية أكبر قدر من الفعالية لو أمكن النزول به إلى مستوى الوحدة التنفيذية المناسبة لاتخاذ القرارات. وقد أسند عدد من البلدان (مثل البرازيل، والصين، والنرويج، وجنوب أفريقيا وأوغندا) مسؤوليات التقييم وإعداد التقارير إلى أدنى مستويات الحكومة اللامركزية أو أخذ بالنظام الذي يقضي بأن تقوم التقارير الوطنية على التقارير التي يتم إعدادها على مستوى المقاطعة أو الإقليم أو البلدية. وتستهدف تقارير التوقعات البيئية العالمية الخاصة بالمدن التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة

للبيئة النطاق المحلي المهم بالنسبة لإدارة البيئة بغرض تزويد الحكومات المحلية، والعلماء وصانعي السياسات والجمهور العام في الإقليم بمعلومات محدثة يُعول عليها بشأن المدن.

١٣ - وتعكس الصورة العامة تنوعاً غنياً في النُهج الوطنية وطريقة إعداد التقارير استجابة للاحتياجات والقدرات الوطنية المتنوعة. ولا توجد طريقة مثالية واحدة لإعداد التقارير عن البيئة، ومع ذلك يمكن النظر في الكثير من المعايير لدى وضع نهج وطني مناسب. وتلقي هذه الوثيقة الضوء على بعض الدروس المستفادة، ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل ودراسات الحالة بالرجوع إلى الوثيقة UNEP/GC.25/INF/12/Add.1.

باء - فعالية التقييمات الوطنية: القضايا المتصلة بالجدوى، والمصداقية والموثوقية

١٤ - التقييمات البيئية المتكاملة الحالية أوسع وأكثر صلة بالسياسات من التقارير السابقة عن حالة البيئة، كما أنها تحاول تقديم نظرة عامة عن المستقبل من خلال السيناريوهات التي تستطلع النتائج التي يمكن أن تترتب على خيارات السياسات العامة الممكنة. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من الخبرات المتراكمة ضرورة تجاوز مجرد إعداد التقارير عن الحالة الطبيعية والبيولوجية للبيئة وأن تشمل التقارير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تعد مساوية في أهميتها بالنسبة للاستدامة والرفاهية البشرية.

١٥ - وتتجه المعالم البيئية إلى التغير التدريجي، مما يجعل من الصعب توثيق التغير على أساس سنوي. ويقوم الكثير من البلدان في الوقت الحاضر بإعداد تقارير شاملة عن حالة البيئة في إطار زمني يرتبط بدورة السياسات العامة كل أربع أو خمس سنوات. والوضع المثالي هو أن يكون التقرير العلمي عن حالة البيئة مشفوعاً أو متبوعاً بوثيقة استراتيجية عن التنمية المستدامة، أو خطة عمل، وأن يليه في مرحلة لاحقة تقييم أو عملية مراجعة لدراسة مدى فعالية الإجراءات التي اتخِذت.

١٦ - وفي كثير من البلدان تنشأ الاختصاصات التي تنظم التقييم البيئي وتقديم التقارير من التشريعات الأساسية الخاصة بإدارة البيئة. وتوجد اختلافات جوهرية من بلد لآخر في الإشارات النوعية إلى أنواع إعداد التقارير البيئية المطلوبة وكذلك إلى وتيرة إعداد التقارير التي تتراوح بين ستة أشهر وعشر سنوات.

١٧ - ومن اللازم استكمال الاستعراض العلمي بتقارير تساعد على الإبقاء على قضايا البيئة والاستدامة المتكررة والمستجدة على جدول الأعمال. وهذا يتطلب نواتج أكثر إيجازاً واستهدافاً. وعملية تسجيل المشاهدات العلمية والتقييم هذه ينبغي أن تعزز عملية إعداد التقارير الداخلية والخارجية، وبناء القدرات الوطنية المناسبة على جمع البيانات البيئية، وتحليلها، ويعد تزويد صانعي السياسات بتفسيرات علمية مناسبة من الجوانب الأساسية للتنمية. ولكي تحقق هذه العملية الفعالية المطلوبة لا يمكن أن تقتصر على دور الخبراء، بل من اللازم أن تقوم على أسلوب علمي وعلى المشاركة، وأن تستجيب لاحتياجات السياسة العامة والإدارة. ومن بين الدروس المستفادة من تجربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التقييم البيئي تعزيز وضع وسمعة العلماء المحليين وأن المشاركة في أنشطة التقييم الدولية تعطي صانعي القرارات الثقة للتشاور مع خبرائهم بما لديهم من معارف محلية

تفصيلية، وليس مع الخبراء الأجانب. ولقد كانت علاقات العمل التي نتجت عن ذلك أكثر فعالية في توفير أساس علمي لاتخاذ القرارات أكثر مما تحققه التقارير الفردية.

١٨ - وقد اكتسبت المؤشرات أهمية متزايدة بالنسبة لإعداد التقارير، من حيث المفهوم العلمي والبيانات التي تستند إليها، واستخدامها في تلخيص كميات من المعلومات في شكل يسهل فهمها والإلمام بها. وقد أخذ الكثيرون بمجموعة كاملة تتضمن نحو ٥٠ مؤشراً على التنمية المستدامة ينبغي أن تشملها التقارير بانتظام، ومنها ١٠ مؤشرات تستخدم كمؤشرات رئيسية للإبلاغ بانتظام، يتم التعبير عنها في شكل إشارات مرور أو رموز بيانية بسيطة. وقد تطورت مواقع الويب الخاصة بحالة البيئة وأصبحت مصادر تفاعلية للبيانات يتم فيها تحديث المعلومات بانتظام في الفترات الفاصلة بين التقارير.

جيم- أثر التقييمات الوطنية

١٩ - توفر التقارير التقليدية أو التقييمات المتكاملة عن حالة البيئة دعماً علمياً للحكومات في الوظائف التي تقوم بها لحماية البيئة الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة، استجابة للحاجة إلى إزكاء الوعي العام والحصول على المعلومات البيئية التي تعد شديدة الأهمية في التنفيذ الفعال.

٢٠ - وهناك نوع آخر من التقارير ذات التركيز الخارجي يُساعد الحكومات في التأثير على عمليات اتخاذ القرارات الدولية، كأن يكون ذلك من خلال التقارير القُطرية إلى المؤتمرات الدولية الحكومية، بالإضافة إلى تقديم التقارير استجابة للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وبالنسبة للبلدان النامية، كثيراً ما يكون القصد من التقارير الخارجية تبرير المساعدات الخارجية أو اجتذاب الجهات المانحة عن طريق توثيق المشكلات البيئية، وهنا قد تؤيد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إجراء تقييمات بيئية وطنية (بمشاركة أو بدون مشاركة وطنية) للاسترشاد بها في قراراتها الخاصة بالتمويل. وقد لا تتضمن التقارير الخارجية عن حالة البيئة الكثير من المحتوى العلمي، ولكنها تتضمن قدراً أكبر من المعلومات عن السياسات البيئية، والتشريعات، والإجراءات الإدارية الوطنية، وهي تؤثر بشكل غير مباشر فقط على الإجراءات الفعلية الخاصة بحماية البيئة وإدارتها. ولم يكن هناك اهتمام كبير بتحقيق التوازن المناسب بين هذين النوعين من التقارير، وهناك أمثلة وطنية كثيرة تشير إلى أن النوع الأخير يحل بالتدريج محل النوع الأول.

٢١ - وتعاني حكومات كثيرة (وغيرها من المؤسسات الكبيرة) من كثرة الوحدات البيروقراطية. وكثيراً ما تكون وزارات البيئة أقل تأثيراً من الوزارات الأخرى مثل وزارات المالية، والتنمية والتجارة. ولإعداد تقارير متكاملة عن البيئة أو التنمية المستدامة، يساعد تقاسم المعلومات، وتحديد المؤشرات ذات الصلة ووضع نصوص عليها توافق في الآراء، على القضاء على العزلة وكثرة الوحدات البيروقراطية المعنية بل والقضاء على التنافس بين الوزارات وخلق علاقات عمل صحية للإدارة الجيدة. وإشراك الخبراء العلميين من المؤسسات الأكاديمية وكذلك إشراك ممثلي المجتمع المدني يزيد من الفائدة. ويمكن القول إن عملية إعداد هذه التقارير كثيراً ما لا تقل أهميتها عن المنتَج النهائي.

ثالثاً – ملخص للصورة العامة للتقييم البيئي الإقليمي والعالمي

٢٢ – يعرض هذا القسم النتائج التي أسفر عنها الاستعراض التفصيلي للصورة العامة للتقييم البيئي الإقليمي والعالمي الواردة في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/12. وقد أمكن دراسة أكثر من ٦٠ عملية تقييم عالمية، وإقليمية وشبه إقليمية، تغطي مختلف مجالات الموضوعات ومستويات التكامل. وبالنسبة لعمليات التقييم العالمية، تم تحليل جوانب العملية التي تؤثر على التقييم. وتنطبق أمثلة أفضل الممارسات بالنسبة للتقييمات العالمية أيضاً على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية.

ألف – التغطية: حالة إعداد التقارير الإقليمية والعالمية

٢٣ – يوجد العديد من التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية. أولاً، كثيراً ما يتم إجراء التقييمات الإقليمية في إطار عمليات التقييم العالمية، بما في ذلك الفصول الخاصة بالتقرير الرابع *لتوقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية*، وتقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد شمل تقييم النظام البيئي للألفية ١٨ تقييماً شبه عالمي وافقت عليها أمانة التقييم ذاتها، بالإضافة إلى مجموعة إضافية ذات أوضاع مرتبطة. وقد تضمن التقييم الدولي العالمي للمياه تسعة أقاليم رئيسية و ٦٦ إقليماً فرعياً، وتم نشر تقارير التقييم الخاصة بواحد وثلاثين إقليماً فرعياً. وتضمن التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية خمسة تقييمات شبه عالمية. وفي ما يتعلق بالبيئة البحرية، تتضمن قاعدة البيانات البحرية العالمية والإقليمية أكثر من ٧٠ تقييماً شبه إقليمية. وقد استُخدِمت عملية توقعات البيئة العالمية على المستوى الإقليمي بما في ذلك التقييمات الخاصة بأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من أن عمليات التقييم الخاصة بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي أجريت بانتظام.

٢٤ – وفي أفريقيا، أجريت سبعة تقييمات رئيسية تغطي الغابات، والمياه والتلوث الكيميائي ومدى تعرض الإقليم للتغيرات البيئية، بالإضافة إلى عملية التوقعات البيئية الأفريقية. وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، توجد ١٠ عمليات تقييم رئيسية أخرى، بما في ذلك التوقعات البيئية دون الإقليمية، كما أجريت تقييمات بشأن قضايا محددة مثل الغابات، وتلوث الهواء وحالة البيئة في أعقاب الكوارث. وفي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالإضافة إلى التقييمات الخاصة بالتوقعات البيئية العالمية التي سبق الحديث عنها والتقييمات دون الإقليمية في إطار التوقعات البيئية العالمية، تشمل التقييمات المتبقية تقريرين عن التوقعات البيئية الإقليمية، وتقييماً واحداً لقضية تغير المناخ، وتقييمات للشباب، وتقييماً عن الصحة، وتقييماً عن المياه العالمية، وتقييمين أجراهما فرع المواد الكيميائية بشُعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد وبرنامج المواد الكيميائية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبالنسبة لغرب آسيا، تم الإبلاغ عن عدد قليل من أنشطة التقييم ولا يوجد تقييم بيئي متكامل، ومن المزمع إجراء مثل هذا التقييم في سنة ٢٠٠٩. وتتعلق اثنتان من عمليات التقييم بالمياه، التي تمثل القضية البيئية الرئيسية في الإقليم، بينما تم إعداد التقييم الثالث لتقديمه إلى القمة العالمية للتنمية المستدامة في سنة ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى تقرير التوقعات البيئية العالمية الخاص بالبيئة في أمريكا الشمالية، الذي نُشِر في سنة ٢٠٠٢، أجرى إقليم أمريكا الشمالية تقييمين عن صحة الأطفال والبيئة، وتقييماً للمواد السمية الثابتة. وتُجرى عمليات التقييم تحت رعاية لجنة التعاون البيئي. وبالنسبة لأوروبا، فإن المجموعة الواسعة

من التقييمات التي أصدرتها وكالة البيئة الأوروبية أمكن استكمالها بتقييمات أخرى أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشير التقارير إلى تقييم واحد فقط (عن المواد السمية الثابتة) في منطقة القطب الجنوبي، على الرغم من وجود تقييمات إقليمية للمناطق البحرية المحيطة بتلك القارة. وتغطي التقييمات الخاصة بمنطقة القطب الشمالي القضايا المتصلة بالمواد السمية، والتلوث وتغير المناخ، بالإضافة إلى التقييمات البحرية الخاصة بذلك الإقليم. وتشمل الدراسات الإقليمية الأربعة والعشرون الممولة من مشروع الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معها تقييم أشكال التعرض للمخاطر واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، واستخدام الآثار الملحوظة المترتبة على تقلب المناخ في الفترة الأخيرة في فهم الأوضاع الحالية، واستخدام السيناريوهات الاجتماعية والاقتصادية في دراسة أشكال الإجهاد المتعددة والمتداخلة في المستقبل وإشراك الجهات صاحبة المصلحة.

٢٥ - وبالنسبة للبيئة البحرية، مازالت مجموعة خبراء التقييم تستكمل تحليلها للصورة العامة للتقييم. وتشير هذه العملية إلى وجود حاجة واضحة لمواصلة الجهود للارتقاء بالخبرات في جميع أنحاء العالم في ما يتصل بالجوانب الفنية لأعمال تقييم البيئة البحرية، على الرغم من أن قدرات التقييم قوية في كثير من الأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ثلاث مجالات رئيسية تتطلب عناية فورية ومركزة ومتصلة هي: التأكد من أن عمليات التقييم مصاغة بعناية ومركزة ويجري تنفيذها على أعلى المستويات؛ وتحسين القدرة على الحصول على البيانات والقدرة على التشغيل البيني بينها لكي يمكن توسيع عمليات التقييم ودمجها مع ما يجري في جميع الأقاليم، ووضع تقييمات بحرية متكاملة يمكن أن توفر معلومات عن حالة النظم ولا تقتصر فقط على قطاعات منفردة.

٢٦ - وعلى المستوى العالمي، يوجد تداخل كبير فيما يتعلق بالقضايا التي تغطيها عمليات التقييم. وليس في ذلك ما يدعو إلى الدهشة نظراً للترابط بين مكونات نظام الأرض (راجع التقرير الرابع *لتوقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية*، الفصل ٨). فبعض عمليات التقييم مثل العمليات التي يجريها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أو تقييمات الأوزون في الغلاف الجوي العلوي، أو *التقرير العالمي الخاص بتنمية المياه أو المطبوع الخاص بحالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم*، تتناول مجموعة من القضايا والعلاقات فيما بينها. وأوضح حالات التداخل بين التقييمات العالمية توجد في مجال التنوع البيولوجي، حيث يجري حالياً تنفيذ العديد من عمليات التقييم كما اكتملت بعض العمليات في الفترة الأخيرة، وكلها تغطي الموضوع ككل أو جوانب منه (مثل النظام البيئي للغابات والنظام البيئي البحري).

٢٧ - ويتضمن التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية الذي يركز على "البيئة من أجل التنمية" تحليل كيف تعتمد البشرية على البيئة. ويغطي هذا التقرير جميع القضايا البيئية الدولية، وتحليلات إقليمية وتصميم السياسات العامة البيئية. وتشير النتائج التي أمكن التوصل إليها من الاستعراض الأولي للآثار كما هي مبينة في التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية (الوثيقة UNEP/GC.25/INF/13) إلى أنه على الرغم من أن التقرير يفوق التقييمات العالمية الأخرى لدى المقارنة بينها، فإن كثرة الجوانب التي يتضمنها التقييم وافتقاره الملموس إلى أهداف واضحة وعدم توجهه نحو جمهور محدد تنتقص من قيمته.

وقد وجد معظم الذين أجابوا على الاستبيان من واقع الاستعراض أن التقرير شبيه بشكل أو آخر بتقارير التقييم الأخرى من حيث القيمة التي يضيفها إلى عملهم (٣٧ في المائة) أو أفضل منها (٢٦ في المائة).

باء – فعالية التقييمات البيئية الإقليمية والعالمية: القضايا المتصلة بالجدوى، والمصداقية والموثوقية

٢٨ – الثغرات الرئيسية في عمليات التقييم الإقليمية والعالمية أقل من حيث التغطية وأكثر من حيث إدراك أهمية تصميم عملية تتناول القضايا المتصلة بالجدوى، والمصداقية والموثوقية، بما يضمن أن يكون التقييم ذا أثر.

٢٩ – ومن بين الأنشطة الأولية في أي تقييم تعريف نطاقه، بما له من آثار ضمنية على المصداقية والجدوى. وأحد جوانب النطاق أن تتضمن التقييمات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وتكشف التجارب السابقة في هذا الصدد عن كثير من التضارب. ويعد استخدام الإطار القائم على الدوافع–الضغوط–الآثار–الاستجابة (كما هو متبع على سبيل المثال في التوقعات البيئية العالمية) الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت بعض الأساليب الأخرى قد أثبتت نجاحها أيضاً (مثل تحليل السلسلة السببية في التقييم العالمي للمياه الدولية). وقد تحقق تقدم ملموس في ربط التغيرات البيئية بالتغيرات في الخدمات التي توفرها النظم البيئية في مجال الرفاهية البشرية (في تقييم النظام البيئي للألفية والتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية). كذلك اهتمت التقييمات التي اكتملت في الفترة الأخيرة عن آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، والتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية باستخدام تقييم التعرض للمخاطر كطريقة لمناقشة آثار عوامل الإجهاد المتعددة، ومدى التباين في تعرض الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع وأهمية القدرة على التكيف. وأحد عناصر التوقعات في التقييم يمكّن من مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ومقارنة السبل التي يمكن المضي فيها في المستقبل.

٣٠ – وتعد الدراسة الدقيقة للجهات صاحبة المصلحة التي ينبغي إشراكها وسبل إشراكها من الأمور ذات الأهمية الكبيرة في تخطيط عملية التقييم، لأن ذلك يؤثر على المصداقية والقيمة والموثوقية. فما لم تخضع المشاركة لتفكير جيد، فإن ذلك قد يُضعف من الأهداف التي يتوخاها التقييم ويقلل من قيمته المحتملة. وقد تطورت عمليات التقييم العالمية وأصبحت تشمل مجموعة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة في العملية بأكملها، الأمر الذي يزيد من جدوى السياسات العامة بصفة خاصة.

٣١ – وبالنسبة لتصميم التفاعل بين العلم والسياسات في أي عملية للتقييم، هناك العديد من العوامل المهمة: الحوار المنتظم بين صانعي السياسات ومن يقومون بدور رئيسي في التقييم طوال العملية؛ ووجود اختصاصات واضحة وقضايا متصلة بالسياسات العامة؛ وتزويد صانعي السياسات بإرشادات فيما يتعلق بتحديد الأولويات؛ ووجود فهم واضح عن الفئات التي ستتأثر بالتقييم مثل المستخدمين، والمديرين والسلطات المتخصصة المعنية باتخاذ القرارات. ويختلف تصميم التفاعل بين العلم والسياسة اختلافاً كبيراً في عمليات التقييم. ففي العمليات الحكومية الدولية (مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أو تقييمات الأوزون في الغلاف الجوي العلوي) تكون العلاقة محددة بدقة. أما في العمليات الأخرى (مثل تقييم النظام البيئي للألفية) فإن هذه العلاقة تكون أكثر مرونة. ويوفر النموذج الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي، على سبيل المثال، طريقة فعالة لنقل المعارف.

٣٢ - ويعد الإبلاغ الفعال للنتائج من العناصر الأساسية في أي عملية للتقييم، ابتداءً من مرحلة التصميم إلى مرحلة تقديم النتائج. ووجود وصف واضح لكيفية إجراء التقييم والجهات التي شاركت فيه يعزز مفهومي المصداقية والموثوقية. كما أن الخروج بنواتج تثقيفية موجهة لكل فئة محددة يعزز من قيمة التقييم ومصداقيته.

٣٣ - ومن الضروري ضمان قاعدة تمويل كافية لعملية التقييم. فبدون تمويل، تفقد العملية مصداقيتها من جراء عدم قدرتها على الاستعانة بخبراء أكفاء كما تفقد أهميتها وموثوقيتها من جراء عدم قدرتها على تمويل إجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع طوال العملية على المستويات العالمية، بل والأهم من ذلك على المستويات دون الإقليمية. وكثيراً ما تكون المعلومات الخاصة بالتمويل غير دقيقة وليس من السهل معرفتها. ومع ذلك، فإن عملية التقييم العالمي للمياه الدولية توضح أن التحدي الخاص بالتمويل في معظم عمليات التقييم يتمثل في: أن الخبراء العلميين كثيراً ما تكون الاستعانة بهم على أساس طوعي، الأمر الذي يعزز بكل تأكيد مصداقية العملية من الناحية العلمية، وإن كان هذا الحل يُنظر إليه عموماً على أنه لا يمكن أن يستمر في المدى البعيد.

جيم - أثر التقييمات الإقليمية والعالمية

٣٤ - نظراً لتنوع عمليات التقييم التي أجريت أو الجارية، يبقى السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت هذه العمليات تؤثر في اتخاذ القرارات أو تنفيذ السياسات. وكثيراً ما يكون من الصعب التوصل إلى تحديد واضح لتأثير تقييمات معينة على وضع السياسات. فبالنسبة لبعض القضايا، مثل الأوزون في الغلاف الجوي العلوي وانتقال تلوث الهواء لمسافات بعيدة، توجد قصص نجاح أدت فيها التقييمات إلى اتخاذ إجراءات. ومع ذلك، فبالنسبة لبعض القضايا الأخرى، ليست هناك قرائن كثيرة على أن التقييم كان له تأثير. وهذا يشير إلى وجود حاجة ماسة إلى زيادة الاهتمام بتصميم عمليات التقييم وتوثيقها لتعزيز المصداقية والقيمة والموثوقية، بما في ذلك التوصل إلى تقييم واضح للعمليات والاستفادة من التجارب. والمطلوب أن تكون العمليات قائمة على المشاركة في جميع مراحلها وأن تكون قابلة للتكرار ومرنة، وأن توفر أساساً قوياً لاتخاذ قرارات استراتيجية من خلال إقامة شبكات من الجهات صاحبة المصلحة التي يربط بينها فهم مشترك للقضية المعنية والربط بين الحلول الممكنة.

٣٥ - وحسب التعريف، يجري التقييم في إطار التفاعل بين العلم والسياسة العامة (أو بين "المعرفة" و"العمل"). ولما كان الدور الرئيسي للتقييم هو توفير المعلومات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العامة، فمن المهم أخذ احتياجات صانعي السياسات في الاعتبار. ففي معظم عمليات التقييم، ولا سيما تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بأجهزة اتخاذ القرارات، لابد من وجود تفاوض بين الدوائر العلمية والمعنيين بوضع السياسات العامة. أما بالنسبة للتقييمات التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات اتخاذ القرارات، فمن المهم بدرجة أكبر تحديد السياسات العامة الرئيسية والأجهزة المعنية باتخاذ القرارات التي يستهدف التقييم التأثير عليها، مع تحديد الأولوية المعطاة للقضايا محل النظر من جانب المعنيين بالسياسات العامة والجمهور العام. وبالإضافة إلى العلاقة المباشرة مع اتخاذ القرارات من أجل تعزيز جدوى السياسات، فإن عمليات التقييم المنتظمة تعزز الإدارة التكيفية التي تستجيب للمعارف العلمية الجديدة وغيرها من المستجدات — تأثير عملية التقييم القابلة للتكرار.

٣٦ - وعلى الرغم من أهمية التقييمات العالمية، قد يكون الربط بين "المعرفة" و "العمل" أيسر في التنفيذ على المستوى الإقليمي، حيث يمكن أن تلعب التقييمات الإقليمية دوراً مهماً. ويبدو في الوقت الحاضر أن إقليمين فقط هما اللذان يقومان بإجراء تقييمات بيئية متكاملة قابلة للتكرار. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، وفّرت عملية التوقعات البيئية الأفريقية معلومات، كما عززت عمليات دون إقليمية مهمة في الإقليم. وقد وفّر تقريرها الأول معلومات أساسية لتطوير مبادرة البيئة التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وكانت النواتج التكميلية، مثل وضع *أطلس أفريقي للبيئة المتغيرة*، من العناصر المحفزة لإحياء النظام البيئي في بعض البلدان، مثل بحيرة فاجوبيان في مالي، وغابة جشواتي في رواندا، ودلتا نهر تانا في كينيا.

رابعاً - إبلاغ النتائج والحصول على تقارير التقييم

٣٧ - لما كان الهدف من أي عملية تقييم هو التأثير على السياسات العامة، يعد الإبلاغ الفعال للنتائج من الأمور شديدة الأهمية. وقد أمكن تعلم الكثير عن أفضل طرق توصيل نتائج التقييم وأفضل الرسائل ذات المغزى التي يمكن توجيهها لجمهور المهتمين.

ألف - طريقة الإبلاغ

٣٨ - أتاحت التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات مزيداً من المرونة في الطرق المتبعة في إبلاغ المعلومات وتوصيلها. وكان أول تجديد في هذا الصدد، اضطلع به مكتب قاعدة بيانات المعلومات المرجعية العالمية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أرندال بالنرويج هو نشر التقارير على شبكة الويب، ولكن المعلومات التي كان من الممكن توصيلها بهذه الكيفية كانت محدودة. بيد أنه مع تطوير طرق التوصيل الإلكتروني للمعلومات باستخدام نسق نقل الوثائق، المعروف بنظام "pdf "، أصبح من الممكن استخدام الإنترنت في نقل المعلومات المكتوبة بأنساق أكثر تعقيداً. فقد أصبح من الممكن نقل كميات من النصوص المحتوية على بيانات وجداول ورسومات بيانية ملونة وصور بأسلوب جذاب، وتوزيع هذه الملفات إلكترونياً.

٣٩ - ويتضمن الكثير من مواقع الويب الخاصة بالتقييم كميات كبيرة من المعلومات الأخرى بالإضافة إلى تقارير التقييم، بما في ذلك النشرات الإعلامية والمواد المصورة بالفيديو. وبالنسبة للتقييمات الخاصة بالأوزون، أصبح من المعتاد إضافة مجموعة من الأسئلة إلى الملخص التنفيذي، معظمها موجه إلى القراء غير المتخصصين. بيد أن إتاحة البيانات التي تستند إليها هذه التقييمات والبيانات الشرحية أقل انتشاراً. وبالنسبة لعملية التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، تعد بوابة البيانات الخاصة بتوقعات البيئة العالمية مصدراً للبيانات المستخدمة في التقييم. كذلك تعتزم عملية التوقعات العالمية الثالثة الخاصة بالتنوع البيولوجي العالمي استخدام بوابة على شبكة الويب، كما أن معهد الموارد العالمية له بوابة للبيانات تساند *تقرير الموارد العالمية*.

باء – الحصول على تقارير التقييم البيئي

٤٠ – تبين من الدراسة العامة وجود مشكلة لا يستهان بها في ما يتعلق بالحصول على المعلومات الخاصة بالمعلومات البيئية. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات تجعل الحصول على المعلومات أمراً يسيراً، فإن بلداناً قليلة هي التي أنشأت مواقع على الويب لتخزين مجموعة كاملة من التقارير عن حالة البيئة فيها، وإن كانت هذه المواقع كثيراً ما تقتصر على نشر أحدث التقارير المتاحة. أما فيما يتعلق بالتقارير المطبوعة، فإن توزيعها يعد من العوامل المحدِّدة نظراً لأسباب تتعلق بالتكاليف. بيد أن الوسائط الإلكترونية قد لا تفي بهذا الغرض لأن المعلومات القديمة قد تتعرض للضياع عند إعادة تصميم المواقع أو إغفال تحديثها. والتقارير القديمة توفر بطبيعة الحال أساساً مهماً يمكن الاستناد إليه في تحديد الاتجاهات بمرور الوقت.

٤١ – ويعد الاحتفاظ بسجل للبيانات والتحليلات المستخدمة في التقييم منطلقاً أساسياً للتقييمات في المستقبل وللقدرة على تقييم الظروف المتغيرة، فضلاً عن كونه من الجوانب الأساسية لمصداقية التقييم، وخصوصاً بالنسبة للعلماء الراغبين في التحقق من الأساس الذي بنيت عليه نتائج التقييم. ومن المهم التفكير في البيانات المحفوظة وكيفية الحصول عليها في بداية أي تقييم وليس في مرحلة لاحقة.

٤٢ – وتشير البحوث الأخيرة إلى أهمية النص بوضوح على مرحلة تقويم في أي عملية للتقييم، حتى يمكن إدماج الدروس المستفادة في أي عملية تقييم جديدة. ويجب أن ينظر هذا التقويم الذي يجري بعد عملية التقييم في كيف يمكن أن يتضمن أي تقييم لاحق عدداً من العناصر، منها الجوانب الجديدة لأي قضية أو قضايا محل الدراسة (الأهداف، النطاق) بما في ذلك التقدم الذي تحقق في الفهم العلمي والحصول على بيانات أو معلومات جديدة يمكن أن توضح أو تشرح النتائج أو التوصيات السابقة؛ والتطورات الجديدة في أدوات وطرق التحليل مما يمكن أن يساعد على تحسين التقييم؛ وحالة تدابير الاستجابة ومعوقات التنفيذ. ويجب أن يستعرض التقويم أيضاً قيمة نواتج التقييم وحداثتها وكيف استخدمها صانعو القرارات المعنيون.

٤٣ – ومن المهم جداً أن تستفيد عمليات التقييم من خبرات الآخرين. وهذا يتطلب توثيق العمليات وحفظها في مستودع مركزي. ويوفر نموذج التقييم البيئي ونظام المعلومات الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي يمكن عن طريقه الاطلاع على التقارير على شبكة الويب، بالإضافة إلى قاعدة البيانات البحرية العالمية والإقليمية التي وضعها المركز العالمي لرصد صيانة التنوع البيولوجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – يوفر أساساً لهذا التوثيق وإن كانت تغذية قواعد البيانات بالمعلومات اللازمة تتطلب الكثير من العمل. بيد أن عدم قيام عمليات التقييم ذاتها بتوثيق العمليات الرئيسية يزيد من الوقت اللازم للقيام بهذا العمل.

خامساً –نحو إعداد صورة عامة أكثر ترابطاً للتقييم البيئي

ألف – التحديات والفرص

٤٤ – على المستوى الوطني، يمكن أن تؤدي زيادة الطلب على تقديم التقارير الخارجية إلى تقليل الاهتمام بالتقارير الداخلية التي تعزز الإدارة البيئية الجيدة بشكل مباشر، أو تحل محلها تماماً. ويتم الجانب الأكبر من التقارير الخارجية بتمويل من الجهات المانحة، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تساعد على بناء القدرات البشرية، فإنها كثيراً ما لا يكون من الممكن أن تستمر مع توقف الدعم المقدم من الجهات المانحة. بل توجد أمثلة على حالات خلت فيها التقارير التي يتم إعدادها بمساعدة الجهات المانحة محل التقارير الوطنية الأصلية وأوجدت نوعاً من الاعتماد على الخارج. وإذا كانت الجهة المانحة تعتمد بدرجة كبيرة على الخبراء الخارجيين، أو توفر للبلد تقارير بيئية وطنية بانتظام، فإن ذلك يمكن أن يعوق قيام عملية وطنية قائمة على المشاركة، بما يترتب عن ذلك من ضياع للمزايا غير المباشرة. فإرسال مسودات التقارير إلى الحكومة لاعتمادها لا يكون له نفس أثر إشراك الحكومة مباشرة في تصميم العملية والإعداد لها. وهناك حالات في بعض الأقاليم لحدوث ازدواج في التقييمات والتقارير بدافع من الجهات المانحة. وحتى إذا كانت التقارير غير متماثلة من حيث النطاق والغرض، قد تكون هناك فرص لحدوث تفاعل بين العديد من عمليات إعداد التقارير.

٤٥ – وأعباء إعداد التقارير الخارجية موثقة بشكل جيد في إقليم المحيط الهادئ، حيث قامت أمانة البرنامج الإقليمي للبيئة في إقليم المحيط الهادئ بحصر ما يتجاوز ٩٠٠ تقرير وطني قُطري للبلدان والأقاليم الواحدة والعشرين، والكثير منها قامت البلدان نفسها بإعدادها بدعم خارجي. وإذا نحن اقتصرنا على التقارير التي تتناول حالة البيئة، لوجدنا أن هذا العدد يتضمن ٢٠ تقريراً في المتوسط أو أكثر عن كل بلد خلال العقد الماضي أو العقدين الماضيين، وإن كان كثير من هذه البلدان يعد من أصغر البلدان في العالم. ولم يكن من الممكن الوصول إلى هذا المستوى من إعداد التقارير بدون مساعدات إقليمية فعالة. كذلك يقوم الإقليم بدور رائد في توحيد نسق التقارير وتنسيق تقديمها إلى مجموعات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لترشيد هذه العملية.

٤٦ – ويمكن أن يكون للاستثمار في بناء القدرات مردود في العديد من المجالات، بما في ذلك توسيع قاعدة الملمين بنتائج التقييم، والمساهمة في إنجاح عمليات التقييم في المستقبل، وزيادة قدرة صانعي القرارات على التصرف استناداً إلى معلومات علمية، وتزويد المشاركين بمعلومات جديدة عن منهجية وأدوات التقييم وبناء مجتمع علمي أكثر حساسية إزاء احتياجات المجتمع الواسع وشواغله. ولقد كان لعملية بناء القدرات المترتبة على عملية إعداد التوقعات البيئية العالمية تأثير على المستويين العالمي ودون العالمي. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، كانت عملية التوقعات البيئية الأفريقية بمثابة إطار لبناء القدرات في مجال التقييم المتكامل وتقديم التقارير. وفي الوقت الحاضر، يمثل الكثير من الأفراد الذين شاركوا في إعداد التقرير الأول نواة من الخبراء في الإقليم، وأمكن الاستفادة منهم كخبراء في التدريب في العديد من البلدان. كذلك تبنت بلدان كثيرة، مثل مصر، وإثيوبيا، وغانا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا وزامبيا نهج التوقعات البيئية الأفريقية والطرق المتبعة في تطبيقه في إعداد تقاريرها الوطنية.

٤٧ - ويمكن في الأقاليم التي تعد فيها القدرات الوطنية محدودة أن يكون من الخيارات المعقولة وجود عملية دعم إقليمية. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً في إعداد التقارير الداخلية، واسترعاء انتباه العالم الخارجي للقضايا الوطنية وجمع الأموال اللازمة لإدارة البيئة. ولقد كانت المراكز المتعاونة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من المصادر المهمة للخبرات الإقليمية في وضع عمليات التقييم الوطنية واستمرارها.

٤٨ - ولقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رائد في بناء القدرات اللازمة لإجراء عمليات التقييم الوطنية وتقديم التقارير، وكشف ذلك عن العديد من ملامح عملية ناجحة. فلا يكفي في العادة المساعدة في إعداد تقرير واحد فقط، لأن عملية التقييم وإعداد التقارير تستغرق وقتاً أطول قبل أن تتخذ طابعاً مؤسسياً على المستوى الوطني إلى النقطة التي يصبح البلد عندها قادراً على مواصلة العملية اعتماداً على قدراته الذاتية. أما في البلدان ذات القدرات العلمية المحدودة، فتستطيع الشراكات بين المؤسسات العلمية والأكاديمية والحكومات توفير الكتلة الحرجة من القدرات اللازمة لإعداد التقارير التي تتمتع بالمصداقية من الناحية العلمية.

٤٩ - وقد يكون هناك دور للمنظمات الإقليمية أو الدولية في الاحتفاظ بأرشيف للتقارير البيئية الوطنية لضمان استمرار القدرة على الاطلاع عليها بغض النظر عن أي تغيرات تحدث على المستوى الوطني. ويمكن تصوير التقارير القديمة وإضافتها إلى سلسلة التقارير الكاملة. وينبغي مساعدة جميع البلدان، عند اللزوم، على جعل معلومات التقييم البيئي متاحة على نطاق واسع وبشكل دائم.

٥٠ - ومع تسارع التغيرات البيئية العالمية، لم يعد من الممكن النظر في القضايا البيئية الوطنية بمعزل عن الضغوط والاتجاهات العالمية. وسوف يتطلب ذلك أطراً عالمية جديدة قائمة على العِلم، ونماذج ونظم الإدارة القائمة على المعرفة توفر معلومات عن المحركات والضغوط والآثار البيئية التي تؤثر على البيئة الوطنية، والتي يمكن في نطاقها إجراء التوقعات البيئية الوطنية، ووضع السيناريوهات الوطنية واستطلاع الخيارات المتاحة. وسوف توفر هذه التوقعات الوطنية بدورها إطاراً لإجراء التوقعات المحلية لتوجيه السياسات وعمليات التخطيط.

٥١ - وفي سنة ١٩٩٨، دعت الدراسة التي اشترك في إجرائها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) والبنك الدولي بعنوان "*حماية كوكبنا وتأمين مستقبلنا: الربط بين القضايا البيئية الدولية والمتطلبات الإنسانية*." إلى إجراء "المزيد من التقييمات المتكاملة لقضايا علمية منتقاة بطريقة تركز على الربط بين القضايا المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والغابات." وعلى الرغم من أن هذه الدعوة لقيت استجابة جزئية، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويمكن أن يؤدي الاتجاه نحو إجراء عمليات تقييم متكاملة لـــ "نظام الأرض" في أخر الأمر إلى التقليل من عدد التقييمات العالمية التي تتناول "قضايا منفردة"، وتوفير أساس أشمل لاتخاذ القرارات والتقليل من متطلبات إعداد التقارير المرتبطة بعمليات التقييم العالمية.

باء – التوجهات في المستقبل

٥٢ – من بين الجوانب التي تقوم عليها الإدارة البيئية السليمة توفير أساس علمي قوي لاتخاذ القرارات البيئية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناء على الطلب وفي إطار نهج "توحيد الأداء"، في البلدان التي يكون التقييم البيئي فيها ضعيفاً أو لا وجود له، على بناء قدرتها على إعداد التقارير إلى أن تصبح قادرة على الاعتماد على نفسها. وسوف يشجع ذلك على التعاون الإقليمي في إجراء عمليات التقييم وإعداد التقارير، لأن هذه الطريقة تعد أكثر قدرة على إنجاز التدريب، والإبلاغ عن الظروف البيئية على مختلف الأصعدة، والاستفادة من الخبرات الإقليمية المناسبة. ويجري تطوير دليل التدريب على إجراء التقييمات البيئية المتكاملة، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يلائم كل إقليم، واستخدامه في التوسع في تدريب الخبراء المعنيين بإجراء التقييمات البيئية وإعداد التقارير. وبالمثل، يجري تطوير منهجيات التوقعات البيئية العالمية للمدن لإجراء عمليات التقييم وإعداد التقارير على مستوى المدن. وتقوم هذه المنهجيات الموحدة بدور جوهري في رفع مستوى التقارير البيئية. وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور رائد في استخدام تكنولوجيا المعلومات، التي تشهد تطورات سريعة، في التوسع في التدريب على إجراء عمليات التقييم وإعداد التقارير وزيادة جدواها من حيث التكلفة.

٥٣ – وسوف يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إيجاد فرص لمشاركة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في تبسيط متطلبات إعداد التقارير وجعلها أكثر تماسكاً، عن طريق توحيد أنساق التقارير وجداول إعدادها بالنسبة لعدد من الاتفاقيات أو العمليات ذات الصلة.

٥٤ – ولتحسين الاستفادة من عمليات التقييم الوطنية في وضع السياسات، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه على تغذية قواعد بيانات التقييم على شبكة الويب وربطها بعمليات التقييم الوطنية واستعراض محتواها لاكتشاف الاتجاهات ذات الدلالة على المستويين الإقليمي والعالمي. وينبغي للبلدان أن تبذل جهداً لنشر قواعد البيانات الخاصة بها وتوثيق التقارير بلغاتها المحلية.

٥٥ – ويجب أن تصبح عمليات التقييم على المستويين العالمي والإقليمي أكثر فعالية في ربط المعرفة بالعمل. وينبغي جعل الوثائق الخاصة بالعمليات في متناول من يريد الاطلاع عليها لجعل عمليات التقييم أكثر جدوى.

سادساً –التقييم العالمي للتغيرات البيئية في المستقبل

ألف – ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ما يتعلق بالتقييم العالمي، والهدف منه، وقيمته المضافة

٥٦ – طلب المقرر د.إ – ٥/١٠ (الفقرة ٧ (ب)) إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة في دورته القادمة، "خيارات لاحتمالات تطوير تقييم عالمي ذي موثوقية علمية وصلة بسياسات التغير البيئي وتداعياته على التنمية، مع تحليل لتكاليف كل خيار على حدة وتحليل إرشادي لمنافعه.

٥٧ – وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، مسئوليته الوحيدة عن إبقاء الوضع البيئي العالمي محل استعراض لضمان تحديد أولويات المشكلات البيئية

المستجدة ذات الأهمية الدولية وتلقي الرأي المناسب والكافي من الحكومات.[٦] وهذه الولاية تتطلب توفير معلومات مستحدثة، وذات مصداقية علمية، وذات صلة بالسياسات العامة عن التغيرات البيئية في أنحاء العالم، بما في ذلك تحليلات للقضايا الشاملة والترابط بين المكونات البيئية والتبعيات العالمية، لدعم عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٥٨ - ويجب أن تلبي أعمال التقييم البيئي العالمية الهدف العام للمنظمة وهو توفير نظرة عامة عن حالة البيئة العالمية وتوفير أداة موضوعية لمساعدة صانعي القرارات في تحديد الأولويات. والجمهور الرئيسي المستهدف بالنسبة للتقييم العالمي الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة للبيئة هم صانعو القرارات ومستشاروهم، وبمزيد من التحديد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي أن تكون تحليلات ونتائج التقييم العالمي متسقة مع الاحتياجات ومع توقيت المنتديات والعمليات البيئية الدولية.

٥٩- وينبغي مواصلة وضع أطر التقييمات في المستقبل في السياق الأوسع للتنمية المستدامة، والنظر إلى قضايا التنمية المستدامة من خلال عدسة بيئية. ويمكن للتقييمات، لدى دراسة الترابط بين البيئة، والتنمية والرفاهية البشرية، بما في ذلك التعرض للتغيرات البيئية، تحديد السلع والخدمات التي تعزز البيئة من خلالها رأس المال الاقتصادي الوطني، وصحة الإنسان ورفاهيته، وفرص التخفيف من حدة الفقر. ويمكنها أيضاً رصد مدى التقدم في إدارة البيئة بمرور الوقت ومدى كفاءة السياسات العامة.

٦٠ - ويتضح من تطور قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إجراء التقييمات العالمية أن الاستمرار في عملية التقييم العالمي سيكون بوسعه توفير الدعم الكامل لبرنامج العمل في المستقبل مع تحقيق التكامل والصلة بين الأولويات الستة الشاملة المنصوص عليها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وسيكون ذلك في الواقع من الأدوات التي لا غنى عنها في توضيح الترابط العلمي بين مجالات الأولوية - وهو ترابط يربط بين عناصر البيئة في نظام تشغيل منطقي تعتمد عليه كل أشكال الحياة على الأرض، وإن كان يمكنه أيضاً استبعاد السياسات التي لا تراعي هذا الترابط.

٦١ - وعملية التقييم المصممة بطريقة جيدة تساعد على بناء قاعدة معلومات موحدة عن السياسات العامة، يتضح من خلالها أين يوجد التوافق في الرأي من الناحية العلمية، وما يعنيه ذلك بالنسبة لصانعي السياسات، وأين تقع قضايا البحوث الجديدة التي تتعامل مع القضايا غير المحسومة والمستجدة. وينبغي أن يساهم التقييم في المستقبل في تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لرسالته في القيام بدور رائد وتشجيع الشراكات في العناية بالبيئة، وتعزيز دوره كداعية للاهتمام بالقضايا البيئية الملحة، والقيام بدور مساعد في دعم الإدارة البيئية الدولية السليمة والمساعدة في تحقيق مزيد من التوافق بشأن البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة.

(٦) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٩٧ (د - ٢٧) الصادر في ١٥ كانون الأول ١٩٧٢.

باء – المبادئ التوجيهية للتقييمات العالمية للتغيرات البيئية في المستقبل وأفضل الممارسات المناسبة لها

٦٢ – توفر الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من عمليات التقييم الأخرى، بما في ذلك الكثير من النقاط التي أثيرت في الفقرات ٢٨ – ٤٣ بهذه الوثيقة، وفي استعراض الأثر المبدئي للتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية:[٧] البيئة من أجل التنمية – توفر ثروة من المبادئ التوجيهية السليمة لضمان جدوى التقييمات، ومصداقيتها وموثوقيتها، من بين الأهداف الأخرى. ولدى اختيار الخيار المناسب، ينبغي اعتبار ما يلي كمبادئ توجيهية وأفضل الممارسات التي ينبغي أن يراعيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء أي تقييمات عالمية للتغيرات البيئية في المستقبل:

(أ) الاعتراف بأن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يمثل الجمهور الرئيسي المستهدف، ومراعاة الوضوح في تحديد متطلباته وتوقعاته من التقييم، وتصميم التقييم بالشكل الذي يلبي هذه التوقعات؛

(ب) ضمان صلة التقييم بالأولويات المواضيعية الشاملة المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مع وجود فرصة لإلقاء الضوء على القضايا البيئية التي تحتل أعلى درجة من الأهمية في كل ميدان؛

(ج) بناء الشعور بمِلكية العملية في جميع أقسام وشُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإقامة شراكات خارجية وإنشاء آلية لتوجيه عملية التقييم، بما في ذلك تحديد المسؤوليات بكل وضوح؛

(د) ضمان توافر قاعدة تمويل كافية؛

(هـ) ضمان وجود نظام إلكتروني للحصول على البيانات والمؤشرات والدعم؛

(و) تحديد توقيت، وطبيعة ونطاق إشراك الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في عملية التقييم، مع مراعاة ضرورة أن يكون التقييم غير متحيز، ومستقل ويتمتع بالمصداقية من الناحية العلمية؛ وبناء عملية تشاور بين الدوائر العلمية والدوائر المعنية بالسياسات العامة؛

(ز) توفير فرص للتدريب وبرنامج للمنح الدراسية لبناء القدرات المؤسسية والحكومية في مجال إجراء التقييم البيئي العالمي؛

(ح) ضمان المصداقية العلمية من خلال:

'١' إجراءات ومعايير موضوعية لاختيار من يقومون بإعداد التقارير، وأقرانهم ممن سيقومون باستعراض هذه التقارير وغيرهم من الخبراء، بما في ذلك الخبراء العلميون الذين يتمتعون بالاحترام الكامل؛

'٢' إطار نظري قوي، وتوثيق المنهجيات التحليلية السليمة وتطبيقها في إجراء التقييم، ووضع مبادئ توجيهية واضحة للتعامل مع الآراء المخالفة والجوانب التي تحف بها الشكوك؛

(٧) أُنظر الوثيقة UNEP/GC.25/INF/13.

'٣' الاعتماد على أفضل البيانات والمعلومات العلمية المتاحة، والاستفادة من التقييمات الموثوقة في المجالات المواضيعية وعلى المستويات الجغرافية المختلفة، واستنباط معارف إضافية كلما دعت الحاجة؛

'٤' عملية استعراض شاملة من جانب النظراء؛

(ط) ضمان التغطية الشاملة للقضايا في السياق العالمي، مع الاهتمام أيضاً بالخصوصيات الإقليمية، لتحسين التكافل بين عمليات التقييم العالمية، والإقليمية والوطنية؛

(ي) تعظيم صلة السياسات بالمضامين، والرسائل الأساسية وخيارات العمل؛ وإضافة موجز موجه إلى صانعي القرارات، يوضع من خلال عملية متفق عليها مع الجمهور المستهدف؛

(ك) تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال ومجدي من حيث التكلفة في جميع مراحل العملية؛

(ل) وضع استراتيجية للاتصال والتوعية، تتضمن النواتج المستهدفة؛

(م) تمكين الكافة من الحصول على البيانات، والتقارير وغيرها من نواتج التقييم بدون مقابل؛

(ن) تنظيم البيانات والمعلومات وحفظها للاستفادة منها في عمليات التقييم في المستقبل، مع استخدام البيانات الشرحية، وقواعد البيانات الإلكترونية ونظم إدارة البيانات والمعلومات؛

(س) توثيق عملية التقييم، من أجل إجراء عملية تقويم بعد التقييم.

جيم – الخيارات الممكنة

٦٣ – فيما يلي عرض لخمسة خيارات تتعلق بإمكانية إجراء تقييم عالمي للتغيرات البيئية في المستقبل، مع تحليل تكاليف كل منها وتحليل إرشادي للمنافع. وقد أخذت تقديرات التكاليف في الاعتبار العناصر التالية: عملية الإنتاج، والمساهمات الخارجية، والنشر، والتوعية والاتصال، وتغذية بوابة البيانات، وبناء القدرات وتكاليف سفر موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا تشمل تقديرات التكاليف الوقت الذي سيخصصه الموظفون لإجراء التقييم كما أنها لا تراعي عامل التضخم.

الخيار الأول: تحديث التقييم البيئي العالمي المتكامل لزيادة قدرته على استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة أفضل

٦٤ – يمثل الخيار الأول ما يمكن تسميته التقييم البيئي العالمي المتكامل "الكلاسيكي"، الذي يبني على جوانب القوة المؤكدة للنهج القائم على المشاركة، من أسفل إلى أعلى، مع إمكانية تحقيق وفورات بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معقولة. ويقوم هذا الخيار على عملية تشاورية شاملة يُستعان فيها بالجهات الرئيسية صاحبة المصلحة ومجموعات الخبراء التي تضم مؤلفين رئيسيين لصياغة المضمون ثم تتضمن عملية استعراض من جانب المسؤولين الحكوميين والخبراء الأقران للتأكد من سلامة نتائج التقييم وجودتها. ويعد بناء القدرات العالمية والإقليمية (مع الاستعانة بالتعلم

الإلكتروني حيثما يكون ذلك مناسباً) وإقامة الشراكات، من العناصر الأساسية في العملية لضمان ملاءمة المدخلات الإقليمية والمواضيعية التي تأتي من أسفل إلى أعلى لإطار نظري موحد من أعلى إلى أسفل ومنهجية التقييم. وهذا الخيار شبيه بالخيار الذي أخذ به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقارير التوقعات البيئية العالمية التقليدية. وتقرير التقييم الذي يتم إعداده على هذا النحو يمكن وصفه بأنه يتضمن "أشياءً كثيرة لكثير من الناس". ويمكن أن يقوم هذا التقييم على المراحل الرئيسية التالية:

(أ) عملية تشاورية قائمة على المشاركة بالوسائل الإلكترونية في جميع الأقاليم مع شركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصانعي السياسات، وممثلي المجتمع العلمي وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة للحصول على مدخلات بشأن القضايا الإقليمية الرئيسية وأولويات السياسات العامة المتصلة بالتقييم العالمي الجديد؛

(ب) عملية تخطيط وتصميم تقوم بها الأقسام والشُعَب المعنية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الرئيسيون لتحديد المفاهيم التي يقوم عليها التقييم، ونطاقه، وإطاره، وارتباطه ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأدوات التحليلية التي ستُستخدم وعملية الإنتاج الشاملة. ويُقام لهذا الغرض فريق مهام مشترك بين الأقسام والشُعَب؛

(ج) عملية تحليل وصياغة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتم إجراؤها وتنسيقها بالوسائل الإلكترونية، مع تنظيم اجتماعين وجهاً لوجه مع جميع المعنيين بكتابة التقارير. وتعمل المجموعات المعنية بكتابة الفصول المختلفة في تعاون وثيق مع الأقسام والشُعَب المعنية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالوسائل الإلكترونية؛

(د) تعتمد أفرقة العمل على الوسائل الإلكترونية في تحديد متطلباتها من البيانات، ووضع استراتيجية للاتصال والتوعية، وتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات وتخطيط التدخلات؛

(هـ) عملية استعراض يقوم بها الأقران بالوسائل الإلكترونية؛

(و) وضع تقرير تقييم عالمي شامل في نسق إلكتروني مع إعداد ملخص تنفيذي مطبوع لصانعي السياسات. وفي حالة الانتهاء من ذلك بحلول سنة ٢٠١٢، سيوافق ذلك الذكرى الأربعين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ١٩٧٢ والذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢.

(ز) مجموعة من النواتج التي تلائم مجموعات مستهدفة معينة.

٦٥ - وفي داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيقوم المعنيون بتنسيق إعداد التقرير من شُعبة تنفيذ السياسات البيئية، وشُعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، وشُعبة القوانين والاتفاقيات البيئية بإعداد أجزاء من التقييم؛ ستكون شُعبة الاتصالات والمعلومات العامة مسؤولة عن الأنشطة المتصلة بالتوعية والاتصالات؛ وسوف تعمل شُعبة التعاون الإقليمي في تعاون وثيق مع شُعبة الإنذار المبكر والتقييم على المستوى الإقليمي. وسوف تتولى شُعبة الإنذار المبكر والتقييم قيادة فريق المهام المشترك بين الأقسام والشُعَب. وسوف يساعد هذا الخيار أيضاً على تقوية الترابط بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرامج العمل التابعة لها عن طريق إشراكها في العملية.

٦٦ - *التحليل الإرشادي للمنافع*: يعد التقييم البيئي العالمي المتكامل "التقليدي" عملية شاقة وشاملة، قادرة على الخروج بتقييمات ونواتج ذات مصداقية، وموثوقية ووثيقة الصلة بما هو مطلوب. وهذه العملية لها العديد من المزايا الواضحة بحكم أنها تبنى على عملية التوقعات البيئية العالمية السابقة — بما في ذلك استفادتها من مجموعة كبيرة من ممارسي التقييم الذين تتوافر لديهم بالفعل مهارات في مجال التقييم البيئي المتكامل والمراكز المتعاونة المعتادة على العمليات العالمية القائمة على المشاركة. وهذا الخيار يسمح بالمشاركة الكاملة من جانب جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وخصوصاً إذا كان البرنامج موضوعاً لتوفير فرص مجتمعية لإشراك فئات السكان التي لا تتمتع بالقدرة على الدخول إلى الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، توجد طائفة متنوعة وواسعة من المستخدمين الذين يدركون بالفعل نوع المنتجات التي سيتم إخراجها، كما يوجد مستوى من الثقة والقبول بالنسبة لنوعية النواتج. وتوجد بالفعل آليات لدعم بناء القدرات ومواد للتدريب على منهجيات التقييم البيئي المتكامل تلبي المتطلبات المختلفة.

٦٧- *تحليل التكاليف*: ٦,٥ — ٧ مليون دولار على مدى أربع سنوات.

الخيار الثاني: إسناد إجراء التقييم الموضوعي لخبراء خارجيين

٦٨ - يتضمن الخيار الثاني ما يمكن وصفه بأنه تقرير "يمثل رأي الخبراء" يعتمد على أفراد من الخبراء والمنظمات التي ينتمون إليها حيث يتم التعاقد معهم لإجراء تقييم للبيئة العالمية يتسم بالاستقلالية والحيدة. وتكون منهجية إجراء هذا التقييم وعملية اتخاذ القرارات من أعلى إلى أسفل خلال عملية إعداد التقييم. وعمليات الاستعراض الداخلية والخارجية تضمن شمول نتائج التقييم وجودتها. وتكون المسؤوليات التي تضطلع بها الأقسام والشُعَب في أضيق الحدود حيث تقتصر على استعراض المسودات. ولا يتضمن هذا النهج عادة عنصراً لبناء القدرات الشاملة أو إنشاء الشراكات. وهذا الخيار يسير على النُهج المستخدمة في إعداد تقرير التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير الموارد العالمية الذي يتولاه معهد الموارد العالمية. وفي حالة الأخذ بهذا النموذج، يمكن وضع برنامج وطني لإعداد التقارير أو البناء على ما سبق أن قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال إعداد التقارير الوطنية أو التقارير عن المدن. ويمكن الإلمام بالتحديات المستجدة بضمان قيام الخبراء بعملهم على أعلى مستوى في مجال البحث والتطوير. وتسفر هذه العملية عن تقرير تقييم في نحو ٤٠٠ صفحة يمكن الاطلاع على محتوياته والاقتباس منها بسهولة ويمكن تحميله ومجموعات البيانات المرتبطة به من شبكة الإنترنت.

٦٩ - *التحليل الإرشادي للمنافع*: لا يمكن غض النظر عن استقلالية التحليل. فالتقييم الذي يتسم بالاستقلالية والحيدة معناه أن النتائج ليس من المحتمل كثيراً أن تأتي متأثرة بتوقعات الجمهور المستهدف. ومن المحتمل في هذه الحالة ضمان المصداقية العلمية، والبعد عن المعوقات التي تفرضها الحدود المرعية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخصوصاً لأن الملخص الموجه إلى صانعي القرارات لا يجري تفاوض بشأنه. وعموماً، تكون تكاليف إعداد التقارير أقل مقارنة بالخيارات الأخرى، نتيجة لعدم وجود عنصر لبناء قدرات شاملة وإنشاء الشراكات، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأن الجانب الكبير من العمل سوف يُسند لجهات خارجية. وهناك خيار فرعي يتصل بعنصر لبناء القدرات على غرار تقرير التنمية البشرية.

٧٠ - *تحليل التكاليف*: ٣ ملايين دولار على مدى سنتين.

الخيار الثالث: مجموعة متسقة من التقييمات المتكاملة والمواضيعية التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧١- يقوم الخيار الثالث على مجموعة من التقييمات المتكاملة والمواضيعية تركز على احتياجات وتوقعات جمهور مستهدف معين مع سد ثغرات رئيسية في التقييم البيئي، وخصوصاً الثغرات التي تحددت في مجالات الأولوية الستة الشاملة المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتم ترتيب التقييمات المواضعية المنفردة بحيث تكون متتالية أو متوازية، تبعاً لدورات السياسات العامة التي تستهدفها، وبذلك تظهر مع مرور الوقت صورة عامة للتقييم أكثر اتساقاً. ومن السهل أن يتضمن هذا الخيار أيضاً تحليلاً في الوقت المناسب للتحديات المستجدة من خلال عمليات التقييم السريعة التي يجريها الخبراء، على افتراض أن موارد البرنامج الفرعي يمكن أن تلبي ذلك دون اتخاذ إجراءات طويلة. ويتم من حين لآخر إجراء تحليل متكامل وشامل يركز على جوانب الترابط. وكما هو الحال في الخيار الأول، يمكن أن يتضمن هذا الخيار عنصراً شاملاً لبناء القدرات وبناء الشراكات. ولما كان هذا الخيار يشمل برنامج العمل بأكمله، فإنه يواجه خطراً محتملاً يتمثل في إضعاف القاعدة العلمية لتراث التقييم البيئي لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة - وهو احتمال يمكن تجاوزه عن طريق التصميم الدقيق والتقيد بالمعايير والإجراءات العلمية المقررة لضبط الجودة.

٧٢ - وسوف تكون مجموعة التقييمات المواضيعية المتتالية - التي يتم إجراء كل منها خلال ما بين ستة أشهر وسنتين - مصحوبة بتقييم عالمي للترابط بين مجالات الأولوية هذه، يصدر كل أربع إلى خمس سنوات. وسوف يقوم هذا التقييم العالمي على المراحل الرئيسية التالية:

(أ) عملية تشاورية قائمة على المشاركة بالوسائل الإلكترونية في جميع الأقاليم مع شركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصانعي السياسات، وممثلي المجتمع العلمي وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة للحصول على مدخلات بشأن القضايا الإقليمية الرئيسية وأولويات السياسات العامة المتصلة بالتقييم العالمي الجديد؛

(ب) عملية تخطيط وتصميم تقوم بها الأقسام والدوائر المعنية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الرئيسيون لتحديد المفاهيم التي يقوم عليها التقييم، ونطاقه، وإطاره، وارتباطه ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأدوات التحليلية التي ستُستخدم وعملية الإنتاج الشاملة. ويُنشأ لهذا الغرض فريق مهام مشترك بين الأقسام والشُعَب؛

(ج) عملية تحليل وصياغة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتم إجراؤها وتنسيقها بالوسائل الإلكترونية، مع تنظيم اجتماعين وجهاً لوجه مع جميع المعنيين بكتابة التقارير. وتعمل المجموعات المعنية بكتابة الفصول المختلفة في تعاون وثيق مع الأقسام والشُعَب المعنية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالوسائل الإلكترونية؛

(د) تعتمد أفرقة العمل على الوسائل الإلكترونية في تحديد متطلباتها من البيانات، ووضع استراتيجية للاتصال والتوعية، وتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات وتخطيط التدخلات؛

(هـ) عملية استعراض يقوم بها الأقران بالوسائل الإلكترونية؛

(و) تقرير تقييم عالمي لجوانب الترابط؛

(ز) مجموعة من النواتج التي تلائم مجموعات مستهدفة معينة.

٧٣ - وفي حالة هذا الخيار، ستكون شُعبة الإنذار المبكر والتقييم مسؤولة عن التقييم العالمي للقضايا الشاملة وعن جوانب الترابط، بينما ستكون الشُعَب المعنية بمجالات الأولويات المواضيعية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي المسؤولة عن التقييمات المواضيعية. وسوف يترتب على ذلك مستوى مرتفع من الالتزام من جانب الموظفين بإجراء البحوث والتحليلات المكثفة اللازمة للتعامل مع الاهتمامات المتصلة بمجالات الأولية المواضيعية. وسوف تضطلع شُعبة التعاون الإقليمي وشُعبة الاتصالات والمعلومات العامة بدور جوهري في بناء القدرات الإقليمية والتوعية والاتصالات، على التوالي. وسوف يقوي هذا الخيار أيضاً الصلات مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرامج العمل التابعة لها عن طريق إشراكها في تقييمات معينة.

٧٤ - *التحليل الإرشادي للمنافع*: هذا خيار مرن وشامل يسمح بتحقيق استجابة سريعة نسبياً لتلبية احتياجات المستعملين. وسوف تحقق التقييمات المواضيعية لأولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبتغاها في وقت أقصر مما لو كانت تعتمد على دورة تقييم شاملة أطول أجلاً. وسوف تسمح فرصة دراسة الإدارة البيئية السليمة على أساس سنوي أو كل سنتين بتحديد جوانب النقص في بعض الاستجابات واكتشاف معوقات الإدارة السليمة بطرق لم يسبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن حاولها. وسوف تتاح للشركاء في التقييم فرصة المشاركة في عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس منتظم ومتواصل، مما سيزيد من فرص دعم القدرات. ولما كان هذا الخيار يتضمن الكثير من عناصر التقييم البيئي المتكامل، فإنه سوف يستفيد من أكثر من عقد من استثمارات وخبرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمليات التقييم البيئي المتكامل ومنهجياته وكذلك في مجال بناء القدرات.

٧٥ - *تحليل التكاليف*: ٨ - ١٠ ملايين دولار على مدى خمس سنوات.

الخيار الرابع: النهج القائم على المؤشرات

٧٦- في حالة هذا الخيار، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتطوير أداة تفاعلية تتضمن وصف وتحليل المشكلات البيئية (المتصلة بالأولويات المواضعية الشاملة) استناداً إلى البيانات المستخلصة من المؤشرات والمعلومات الجغرافية المكانية. وسوف يعطي هذا الخيار مزيداً من العناية لتصور البيانات والاتجاهات البيئية. وعلى الرغم من استخدام أفضل البيانات المتاحة، فإن تعقيد التحليل ودقته سيكونان أقل بالمقارنة مع الخيارات الثلاثة الأخرى. وهكذا، لا يمكن اعتباره تقييماً عالمياً كامل الجوانب. ومع ذلك، فإن تأثير هذه التقارير على صانعي السياسات وعلى الجمهور ككل قد يكون كبيراً، بشرط وجود عنصر للتوعية بتنظيم جيد. ويستخدم العديد من البلدان هذا النهج بالفعل في إعداد تقارير حالة البيئة الوطنية. ولما كان هذا النهج يقوم على تصور البيانات المتاحة، يوجد احتمال من أن الأداة - القدرة على التصور - يمكن أن تؤثر على اختيار القضية التي ينبغي توضيحها بدلاً من مستوى أهمية القضية التي يلزم تحليلها. ونتيجة لذلك، قد تتعرض أهمية المعالم البيئية للإغفال. وتوافر البيانات

من جوانب القصور الرئيسية الأخرى في هذا الخيار — ولا سيما على المستوى العالمي، حيث تعد مجموعات البيانات البيئية الكاملة والتي يُعتمد عليها قليلة نسبياً، كما أن الكثير من مجموعات البيانات قد عفا عليها الدهر. وعلى الرغم من أن هذا الخيار يوفر منتجات بصرية يمكن قراءتها بسهولة، فإنه يوفر معلومات وتوجيهات محدودة لصانعي السياسات. ويمكن تحديث المجموعة الكاملة للمؤشرات على أساس منتظم، كأن يكون ذلك كل سنة أو سنتين، ومع ذلك ستكون البيانات الجديدة التي ينبغي الإبلاغ عنها قليلة في تلك الفترة القصيرة. وسوف يكون عرض النواتج بالوسائل الإلكترونية أفضل مما هو الحال عن طريق التقارير المطبوعة.

٧٧ - وسوف تشارك جميع أقسام وشُعَب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المدخلات وتحليل النواتج القائمة على هذه المؤشرات. وسوف تكون الجهات المسؤولة عن تقديم البيانات ونظم المتابعة والرصد من الشركاء الرئيسيين.

٧٨ - *تحليل إرشادي للمنافع*: سيكون هذا الخيار هو أقل الخيارات الخمسة من حيث التكلفة وأسرعها من حيث الوقت. وسوف تكون نواتجه جذابة ورسائله من السهل فهمها والإلمام بها.

٧٩ - *تحليل التكاليف*:٢ — ٢,٥ مليون دولار على مدى سنتين.

الخيار الخامس: تقييمات هادفة لمجالات الأولوية المواضيعية يعززها إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٨٠ - يوفر هذا الخيار وسيلة مبتكرة لإعداد وتقديم تقييم بيئي عالمي يقوم بإعداده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونواتج عن القضايا المستجدة. ويتضمن هذا الخيار أيضاً عنصراً لتعزيز المشاركة. وسوف تقوم مجموعات المناقشة، التي تتناول موضوعات محددة يمكن رصدها بالوسائل الإلكترونية على مختلف مستويات الخبرة، بدور رائد في زيادة الإلمام بالتعقيدات الكامنة باعتبارها تمثل عنصراً لبناء القدرات.

٨١- وسوف تشمل عملية التقييم ذاتها سلسلة من التقييمات العالمية المتواصلة للقضايا المتصلة بمجالات الأولوية التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورة لمدة سنتين. وسوف يتضمن كل تقييم عالمي ما يلي:

(أ) إجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة لتحديد القضايا الرئيسية ونطاقها؛

(ب) تحديد المنهجيات، والبيانات والمعلومات التي تُستخدم في التقييم استناداً إلى معايير وإجراءات ضمان الجودة؛

(ج) تحليل حالة البيئة والاتجاهات؛

(د) إعداد توقعات وخيارات في مجال السياسات العامة؛

(هـ) تحليل مدى التعرض للمخاطر والترابط بين مجالات الأولوية الستة؛

(و) عناصر إقليمية وشبه إقليمية؛

(ز) عملية استعراض من جانب الأقران؛

(ح) عرض النتائج على شكل ملخصات لا تخضع للتفاوض موجهة لصانعي القرارات؛

(ط) عناصر للتوعية والتقويم لكل تقييم.

٨٢- وسوف تقوم الأقسام والشُعَب المختصة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الرئيسيون الذين سيتم تحديدهم أثناء مرحلة تحديد النطاق بإجراء التحليلات الخاصة بالتقييم. وسوف تكون التفاعلات قائمة في الأساس على شبكة الويب - عن طريق استخدام أدوات الإنترنت مثل المواقع المشتركة على شبكة الويب، والبريد الإلكتروني، ومجموعات المناقشة والمؤتمرات الهاتفية. وسيتم توفير طرق وقدرات التقييم من خلال أدوات التعليم الإلكترونية. وفي مرحلة التحليل أثناء التقييم، سوف تُستخدم النماذج في عرض المعلومات واستطلاع الحوارات البيئية، والسياسية والاجتماعية في مجالات الأولوية التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف يتم تحديد متطلبات البيانات استناداً إلى القضايا المقرر تقييمها. وسيكون من اللازم تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات في كل قضية من القضايا ذات الأولوية قبل وضع خطة لبناء القدرات.

٨٣- وهذا الخيار يبنى على البنية التحية الموجودة بالفعل مثل بوابات البيانات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن المقترح تطوير أداة على شبكة الويب، وتشكيل "فريق أدوات"، لتوفير نتائج التقييمات العالمية وغيرها من الموارد التي يمكن للجهات صاحبة المصلحة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة استخدامها في إجراء الدراسات الخاصة بها عن الترابط بين البيئة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية. وسوف تقدم النتائج على شكل خرائط، ورسومات بيانية إحصائية، وجداول بيانات أو أشكال بيانية متحركة ثلاثية الأبعاد. ولما كان هذا الخيار يمثل أساساً للتقييم العالمي، فهو يقترح إنشاء ما يمكن تسميته بـــ "إطار حي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة"، أو التقرير الافتراضي عن حالة بيئة الكوكب، الذي يتيح وضع إطار للنواتج والخدمات البيئية. كذلك سيوفر هذا الخيار أساساً لتقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوظائف المتعلقة بالقضايا المستجدة في جميع مجالات الأولوية المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وسيكون من الأساسي إنشاء شراكات طويلة الأجل مع الشركات الرئيسية في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الشركاء التقليديين في عمليات التقييم المواضيعية. وسوف يتعين أن يقوم موظفو برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإدارة الأدوات القائمة على شبكة الويب.

٨٤- *تحليل إرشادي للمنافع*: ستكون البيانات والمعلومات ونتائج التقييم متاحة باستمرار. ويوفر هذا الخيار مصدراً يمكن الاطمئنان إليه من الناحية العلمية لإشراك الجهات صاحبة المصلحة بمختلف مستوياتها. وسوف يساعد الاطلاع على الاستعراضات البيئية على دمج المعلومات البيئية ويجعل من السهل تحميلها من شبكة الإنترنت واستخدامها في التطبيقات الأخرى. وسوف تساهم زيادة القدرات على هذا النحو في استمرار الحوارات بين المهنيين واستطلاع النماذج البيئية المعقدة والمتطورة باستخدام الأدوات القائمة على شبكة الويب. وتعد إمكانيات بناء القدرات هائلة، وخصوصاً إذا أمكن إعداد برنامج لتنظيم الفرص القائمة على المجتمعات المحلية لإشراكها مع السكان المعرضين للخطر الذين لا تتوافر لهم القدرة على النفاذ إلى الإنترنت. وسوف يعزز هذا الخيار البنية التحتية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمليات إقامة الشبكات ويعظم من الفرص الجديدة للتعاون العلمي مع التقليل من تكاليف المعاملات بمرور الوقت. وسوف يزيد هذا الخيار من المرونة والاستجابة، ويقوي المركز العلمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويساعد على زيادة قدرة البلدان على استطلاع وتقييم تجاوب السياسات العامة مع القضايا البيئية. والأهم من كل ذلك، أن هذا الخيار سيوفر إطاراً عاماً مواتياً يمكن في نطاقه

إجراء التقييمات العالمية ضمن مبادرة "يونيب واحد" التي تجمع مختلف شعب اليونيب في إطارها لوضع مجموعة من التقييمات الشاملة لمواضيع الاستراتيجية متوسطة الأجل الستة.

٨٥- *تحليل التكاليف*:١٤ – ١٨ مليون دولار، تشمل التكاليف الأولية (٣ ملايين دولار) والتكاليف الجارية على مدى أربع سنوات بالإضافة إلى تكاليف إجراء عمليات التقييم (١٠ ملايين دولار).

دال – الخيار المفضل: الخيار الثالث، مع تطويره بمرور الوقت إلى الخيار الخامس، واحتوائه على عناصر من الخيارات الأخرى

٨٦ – تم فيما سبق عرض خمسة خيارات متميزة وقابلة للتنفيذ يمكن عن طريقها إجراء تقييم عالمي للتغيرات البيئية جدير بالثقة من الناحية العلمية وله صلة بالسياسات العامة. ولا ينفرد أي خيار منها بجميع المزايا أو العيوب، على الرغم من أن من الواضح أن بعضها يتقيد أكثر من غيره بالمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الخاصة بالتقييم التي سبق عرضها في الأقسام السابقة من هذه الوثيقة. وبالإضافة على ذلك، فإن بعضها سيكون أكثر اتساقاً وأقدر على التكامل مع البرامج الفرعية التي سيعنى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل، وييسر تحليل القضايا الشاملة والمترابطة داخل البرنامج ويكون بمثابة عامل مساعد قوي للتعاون فيما بين الأقسام والشُعَب.

٨٧- وبالمقارنة يتبين أن الخيار الثالث هو الخيار المفضل في المدى القريب وأنه الخيار الذي سيمكّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من توفير سلسلة من النواتج التي يوجد عليها طلب، وعالية الجودة، ومستقلة وذات صلة بالسياسات العامة، من التقييم العالمي الذي يتمتع بمصداقية علمية للتغيرات البيئية. وسوف يكون بوسع هذا التقييم أن يستفيد من الاستثمارات السابقة التي أنفقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء القدرة على التقييم. وعلاوة على ذلك، فهذا الخيار مرن نسبياً وقادر على الاستجابة للاحتياجات العاجلة والخاصة في الوقت المناسب، ويمكن من إشراك الجهات صاحبة المصلحة ويشجع على العمل القائم على فريق متعدد التخصصات، وعلى التبادل عبر الحدود المؤسسية. وسوف تسمح بياناته وعنصر بناء القدرات بتحقيق منافع تحفيزية وقيمة مضافة تتجاوز إعداد النواتج مع الإبقاء على عملية التقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بسيطة وناجعة من حيث التكلفة.

٨٨ – وينبغي اعتبار الخصائص الإلكترونية والتفاعلية التي يتميز بها الخيار الخامس النموذج الذي ينبغي أن يحتذى في المدى البعيد. فالخيار الخامس يتيح فرصة للتجديد المستمر في إجراء التقييم العالمي وإخراج نواتج عن القضايا المستجدة. وفي نفس الوقت، سيقوي البنية التحتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمليات إقامة الشبكات، ويمكن أن يخلق فرصاً جديدة للتعاون العلمي وبناء القدرات.

٨٩ – وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إخضاع مزايا الخيارات التي لم يقع عليها الاختيار للتحليل الدقيق بهدف الاستفادة من هذه المزايا في العمل في المستقبل. وعلى سبيل المثال، فإن الموضوعية التي تتسم بالاستقلالية والحيدة في الخيار الثاني تتجاوز إمكانية ظهور جداول الأعمال الخفية التي يمكن أن تكشف عن نفسها في عملية التقييم العالمي التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سواء كان

ظاهرة أو ضمنية. ونواتج التقييم العالمي التي يخرج بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي أعمال متواصلة وينبغي أن تتطور مع تطور الأساليب التكنولوجية والقدرات المتاحة لدى الجمهور المستهدف الأساسي، والدوائر الحكومية. وفي نفس الوقت، يجب أن يكون الهدف النهائي من هذا التطور هو تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لولايته كمدافع عن البيئة – وهي ولاية ينفرد بها في منظومة الأمم المتحدة.